مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 42 العدد 1-2026: 157-181

Damascus university Journal for the economic
and political sciences Vol 42 No.1- 2026: 157–181

التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002

سمر نايف العيسى[1*]، خالد موسى المصري[2]

1–طالبة دكتوراه– قسم العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية–جامعة دمشق.

*–samar1.aliss@damascusuniversity.edu.sy

2–دكتور – كلية العلوم السياسية–جامعة دمشق.

Khaled.almasri@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية إلى السلطة في تركيا عام 2002، وجد نفسه أمام تحديات داخلية تتعلق بطبيعة النظام السياسي التركي وتسلّط الجيش على الحياة السياسية في البلاد والوضع الاقتصادي المتدهور، وتحديات خارجية تتعلق بتراجع أهمية الدور التركي على المستوى الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة وانتفاء الخطر الشيوعي، لذلك كان على الحزب أن يتبنى حزمة من السياسات الإصلاحية الداخلية الهادفة إلى تعزيز وجوده على الساحة السياسية وحمايته من خطر الحظر الذي يلاحق الأحزاب ذات الأصول الإسلامية في تركيا، بالإضافة إلى السعي الحثيث لتحسين مؤشرات الاقتصاد التركي، وعلى الصعيد السياسة الخارجية تبنى الحزب مقاربات جديدة تعتمد على إدراك أهمية العمق الاستراتيجي لتركيا، والذي يربطها بالشرق والغرب في آن معاً، وضرورة الاستفادة من هذا العمق في تعزيز أهمية تركيا ودورها على الساحة الإقليمية والدولية وزيادة الاعتمادية الاقتصادية بين دول المنطقة، واعتماد أدوات عملية تمكنها من تحقيق هذه الغاية مثل تصفير المشاكل مع دول الجوار والوساطة في حل النزاعات الإقليمية.

وبعد عام 2011 أصبحت أدوات السياسة الخارجية التركية قاصرة عن تحقيق أهداف تركيا في تعزيز حضورها على الساحة الإقليمية، ومثلت الأحداث التي عصفت بالدول العربية اختباراً صعباً أمام تركيا، خاصةً في الدول القريبة جغرافياً من تركيا، حيث أصبحت الاعتبارات الأمنية هي المحدد الأساسي لصياغة السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة والتنمية، الإصلاحات الداخلية، محددات السياسة الخارجية.

تاريخ الايداع:2024/04/03
تاريخ النشر :2024/05/19

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

The transformation in Turkish foreign policy after 2002

Samar nayef Alissa[1*], Khaled mosa almasri[2]
1-PhD student, Faculty of Political Sciences - Damascus University.
*-samar1.aliss@damascusuniversity.edu.sy
2-Dr.-Department of International Relations –Faculty of Political Sciences - Damascus University. Khaled.almasri@damascusuniversity.edu.sy

Received:03/04/2024
Accepted:19/05/2024

Copyright:Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

After the Justice and Development Party, with its Islamic background, came to power in Turkey in 2002, the party found itself facing internal challenges related to the nature of the Turkish political system, the army's control over political life in the country, and the deteriorating economic situation, and external challenges related to the decline in the importance of the Turkish role at the regional and international levels after the end of The Cold War and the absence of the communist threat, so the party had to adopt a package of internal reform policies aimed at strengthening its presence on the political scene and protecting it from the threat of the ban that is persecuting parties of Islamic origins in Turkey, in addition to striving diligently to improve the indicators of the Turkish economy, At the level of foreign policy, the party adopted new approaches based on realizing the importance of Turkey's strategic depth, which links it to the East and the West at the same time, and the necessity of benefiting from this depth in enhancing Turkey's importance and its role on the regional and international arena, increasing economic dependence among the countries of the region, and adopting practical tools that enable it to Achieving this goal includes settling problems with neighboring countries and mediating to resolve regional disputes.

After 2011, Turkish foreign policy tools became insufficient in achieving Turkey's goals of strengthening its presence on the regional scene, and the events that struck the Arab countries represented a difficult test for Turkey, especially in countries geographically close to Turkey, where security considerations became the primary determinant of the formulation of Turkish foreign policy. At this stage.

Keywords: Justice and Development Party, Internal Reforms, Foreign Policy Determinants.

المقدمة:

انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية من ضرورة تأمين جميع متطلبات إحياء الدور التركي في محيطه الإقليمي والدولي، ويأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لما لهما من أثر في انتهاج سياسة خارجية طموحة تعيد لتركيا موقعها على الخارطة السياسية، وبدأ الحزب –مستغلاً الإجماع الذي تبديه جميع أطياف الشعب التركي لجهة الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي– بتطبيق حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت تهدف علناً إلى الإيفاء بمعايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد وضمناً إلى تعزيز مكانة الحزب داخل الأوساط التركية وحمايته من خطر الحظر الذي تعرضت له عدد من الأحزاب ذات الأصول الإسلامية في تركيا، وخلال هذه المرحلة أدرك الحزب أهمية صياغة سياسة خارجية تلبي احتياجات النمو الاقتصادي المتزايد في تركيا، لذلك صاغ الحزب مبادئ جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على أهمية التعاون مع دول الجوار وإنهاء أية خلافات أو نزاعات وإرساء علاقات سياسية واقتصادية تعود بالنفع على كل الأطراف، وإعادة تعريف دور تركيا في محيطها الإقليمي بوصفها دولة نموذج تتمتع بالديمقراطية وتحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتتمتع بعلاقات تعاونية مع دول الجوار، ولها ثقلها النوعي على المستوى الدولي.

وجاءت الأحداث التي مرت ببعض الدول العربية عام 2011 لتضع تحت الاختبار الجدي واحدة من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث، والتي مثلتها نظرية العمق الاستراتيجي بكل عناوينها الجذابة ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركية الخارجية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

حيث وجدت تركيا نفسها أمام بيئة مضطربة وغير مواتية لسياساتها الخارجية التي راجت خلال العقد المنصرم، وكان على تركيا ان تحسم خياراتها لجهة تعديل سياستها الخارجية بالشكل الذي يضمن لها البقاء كلاعب أساسي في بيئتها الإقليمية المضطربة، والمؤهلة لإنتاج قيادات سياسية قد تتعارض مصالحها مع تركيا، ولم تعد تركيا بمنأى عن النزاعات في المنطقة، وخاصةً بعد الأزمة السورية، وهو الأمر الذي فرض على تركيا تغليب الطابع الأمني على سياساتها الخارجية.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث كونه يسلّط الضوء على التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الشرق الأوسط، بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002، وأثر هذا التحول على البيئة الإقليمية، انطلاقاً من كون تركيا دولة مهمة في النظام الإقليمي وبالتالي فإن سياستها الخارجية تشكل مكوّناً مهماً من مكونات البيئة الإقليمية ومتغيراتها، وكلما ازداد فهم طبيعة السياسة الخارجية لتركيا ومرتكزاتها الأساسية، أصبح من الممكن العمل على إيجاد أرضية تعاون مشتركة تفضي إلى حالة من الاستقرار والسلم على المستوى الإقليمي والدولي.

ثانياً: أهداف البحث:

يسلط البحث الضوء على عدة نقاط أهمها:

1–نشوء حزب العدالة والتنمية والمبادئ الفكرية التي تبناها الحزب على صعيد سياسته الداخلية والخارجية.

2–الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نفذها الحزب بعد تسلمه السلطة في تركيا عام 2002.

3–التحول في أدوات وأهداف السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002.

4–تأثير الأحداث التي شهدتها الدول العربية عام 2011 على السياسة الخارجية التركية.

ثالثاً: إشكالية البحث وتساؤلاته:

بعد عام 2002 عمل حزب العدالة والتنمية على إعادة تعريف الدور التركي على الساحة الدولية، وفي منطقة الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك تبنى الحزب مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، وعمل على مراجعة الأهداف الأساسية لسياسته الخارجية وإعادة بلورتها بالشكل الذي يحقق لتركيا المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح لها، ويحاول هذا البحث

شرح التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة الخارجية التركية بهدف تعزيز الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002؟

وينتج عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية كمايلي:

- كيف نشأ حزب العدالة والتنمية في تركيا؟
- ما هي المبادئ الفكرية التي يتبناها الحزب على صعيد سياسته الداخلية والخارجية؟
- ما هي الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نفذها الحزب بعد تسلمه السلطة في تركيا عام 2002؟
- ما هي أهداف السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2002؟
- ما هي أدوات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2002:
- ما هي التغيرات التي طرأت على أدوات السياسة الخارجية التركية وأهدافها بعد عام 2011؟

رابعاً: فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية التالية:

فرض حزب العدالة والتنمية تغييرات جوهرية على أهداف وأدوات السياسة الخارجية التركية بغية تعزيز الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد عام 2002.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1-تبنى حزب العدالة والتنمية رؤية جديدة لتفعيل دور تركيا الإقليمي وهو الأمر الذي انعكس على سياسته الخارجية اتجاه الشرق الأوسط بعد عام 2002.

2- عمل حزب العدالة والتنمية على إنجاز حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية بهدف تعزيز نفوذه في الداخل التركي، وتأمين متطلبات التغيير في السياسة الخارجية التركية.

3- هدفت السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد عام2002 إلى تعزيز الدور الإقليمي لتركيا بما يساهم في تحقيق التعاون الاقتصادي والاعتمادية المتبادلة.

4-فرضت الأحداث التي عصفت بالدول العربية بعد عام 2011 تغيراً في أهداف السياسة الخارجية لتركيا، وأصبح المحدد الأمني واحداً من أهم المحددات التي تساهم في بناء السياسة الخارجية التركية.

خامساً: منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: يساعد في الوصول إلى الفهم الدقيق والواقعي لطبيعة السياسة الخارجية التركية، والمحددات الأساسية التي تساهم في تشكيلها، وتحليل المبادئ الفكرية التي تستند إليها هذه السياسة، ودراسة المتغيرات الإقليمية التي تؤثر على صياغة السياسة الخارجية التركية وتساهم في إعادة تعريف أولوياتها.

سادساً: النطاق الزماني والمكاني للبحث:

النطاق المكاني للبحث: تركيا

النطاق الزماني للبحث: يمتد النطاق الزماني للبحث من عام 2002 وحتى عام 2020، ويرى الباحث ان هذا الإطار الزماني هو الإطار المناسب لتحديد هذا البحث ضمنه.

سابعاً: الدراسات السابقة:

1-تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة للكاتب فراس محمد الياس صادر عن دار الأكاديميون للنشر والتوزيع في عمان عام 2015، حيث يتكون هذا الكتاب من بابين، الباب الأول: عنوانه المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط، حيث يتضمن خمسة فصول تبدأ بمدخل فكري يقدم شرحاً عن المدارس السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، ومن ثم يشرح الكاتب معالم السياسة الخارجية التركية وفق منظور العثمانية الجديدة، ويسلط الكاتب الضوء على عملية صنع السياسة الخارجية التركية ومقوماتها الأساسية، ومن ثم يشرح الكاتب المحفزات التي تدفع تركيا باتجاه اداء سياسة خارجية فاعلة في الشرق الأوسط، أما الباب الثاني يحمل عنوان: العثمانية الجديدة والرؤية السياسية التركية حيال التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ويضم خمسة فصول يبدؤها الكاتب بتوضيح الإشكاليات التي تواجه السياسية الخارجية التركية، ويتناول الكاتب المتغيرات الإقليمية الجديدة، ويحاول ان يقدم رؤية تحليلية لهذه المتغيرات، وكيفية إعادة تعريف السياسة الخارجية في ضوئها، ومن ثم يسلط الكاتب الضوء على مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة على السياسة الخارجية التركية.

2-حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكر والتجربة، لمجموعة من الباحثين (الهامي وآخرون)، صادر عن مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث في بيروت عام 2016، يتضمن الكتاب خمسة فصول، يتحدث الكتاب في الفصل الأول عن جذور حزب العدالة والتنمية والتحديات التي واجهها الحزب في مرحلة التأسيس، ومن ثم يسلط الكتاب الضوء على الهياكل المؤسسية للحزب ويقدم شرحاً مفصلاً عن البنية التنظيمية والهياكل المركزية والفرعية للحزب، ثم يطرح الكتاب قراءة خاصة للخطاب السياسي للحزب وتحليل لمفرداته الأساسية، وبيان أسباب رواج هذا الخطاب وجاذبيته داخل المجتمع التركي، ثم يقدم الكتاب سرداً مفصلاً عن الخطوات الإصلاحية التي قام بها الحزب لجهة تطوير المظومة السياسية والدستورية والإصلاحات العسكرية أو لجهة إصلاح النظام الاقتصادي، ويفرد الكتاب الفصل الخامس للحديث عن رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الدولية، ويبين الرؤية الفكرية للحزب في هذا الإطار، وموقف الحزب من عضوية الاتحاد الأوروبي، وتوجهاته السياسية اتجاه الدول العربية، ورؤيته للتنافس الإقليمي مع إيران، وتطلعاته فيما يتعلق بالدور التركي على المستوى الدولي.

3-كتابAKP party years in turkey domestic and foreign policyلكاتباه برهان دوران وكيليك كانت صادر عن مركز الأبحاث سيتا في اسطنبول عام 2022، يتضمن الكتاب ثلاثة أبواب، يتحدث الباب الأول ضمن أربعة فصول عن الإصلاحات الداخلية التي تمت في عهد حزب العدالة، ابتداءً من التحول الإيديولوجي في الفكر السياسي ومروراً بالأجندة السياسية التي تبناها الحزب لتحقيق إصلاحاته السياسية، ومن ثم يتطرق الكتاب إلى سياسة حزب العدالة والتنمية اتجاه القضية الكردية، ويفرد الفصل الرابع للحديث عن إصلاح منظومة الإدارة العامة في تركيا، أما الباب الثاني فهو مكون من ثلاثة فصول ويتحدث عن أثر محاولة الانقلاب التي حدثت في تركيا عام 2016 على مجمل السياسات العامة، وذلك ضمن ثلاثة فصول، يتطرق الفصل الأول إلى تأثير الانقلاب على السياسة التركية والفصل الثاني إلى دور وسائل الإعلام في إفشال محاولة الانقلاب، أما الفصل الثالث فيتحدث عن تقييم الوعي التركي في آلية تعامله مع هذه الأزمة، أما الباب الثالث يتحدث عن الأمن والسياسة الخارجية في ظل حكم حزب العدالة، ضمن أربع فصول، يمثل الفصل الأول تأريخاً للسياسة الخارجية التركية وملامحها خلال فترة الحرب الباردة، ويتحدث الفصل الثاني عن العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة، أما الفصل الثالث فيتحدث عن المحدد الأمني ودوره في صياغة السياسة الخارجية التركية، والفصل الرابع والأخير يتحدث عن النشاط التركي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

لاحظت أن الدراسات السابقة التي تتناول موضوع التحول في السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002 لم تقم بتحليل الموضوع بالشكل المتكامل الذي يسمح بتكوين صورة واضحة لهذه السياسة وأدواتها واهدافها، وهو الأمر الذي حرصت على دراسته بشكل

متكامل ابتداءً بالمنطلقات الفكرية للحزب مروراً بالخطوات الإصلاحية التي قام بها في الداخل التركي والتي شكلت الأرضية الداعمة للتحول في سياسة تركيا الخارجية، وانتهاءً بالتطبيق الفعلي لأهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية على أرض الواقع.

ثامناً: تقسيم البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: نشوء حزب العدالة والتنمية ومبادئه الفكرية على الصعيد الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني: التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط حتى عام.2010

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011

المبحث الأول: نشوء حزب العدالة والتنمية ومبادئه الفكرية على الصعيد الداخلي والخارجي: تأتي أهمية حزب العدالة والتنمية من كونه حزباً ذو جذور إسلامية استطاع أن يستقطب أشد الفئات علمانية في تركيا ويضمها إلى قاعدته الشعبية ويبقى لسنوات متصدراً للخارطة الانتخابية في تركيا، وهذا الإنجاز ما كان ليحدث لولا قدرة الحزب على فهم جميع المعطيات الداخلية والخارجية التي أحاطت به، وتحديد أهداف استراتيجية واضحة تلبي تطلعات الشعب التركي على الصعيد الداخلي، وتعيد لتركيا دورها على المستوى الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: نشوء حزب العدالة والتنمية: يعتبر ظهور حزب العدالة والتنمية في تركيا دليل على حالة الاختلاف التي شهدتها الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، حيث اعتبر مؤسسو حزب العدالة والتنمية أن المبادئ التي تنادي بها الأحزاب الإسلامية في تركيا، هي المسبب الأساسي لحالة الصدام التي تحدث مع النخب العلمانية داخل المجتمع التركي وعلى المستوى السياسي، لذلك عمل الحزب على صياغة إطار فكري ينسجم مع الواقع السياسي، ولا يحرّض النخب العسكرية التركية لمحاربته بحجة الدفاع عن العلمانية، وهي الذريعة التي لطالما استخدمها الجيش التركي لمحاربة وحظر الأحزاب الإسلامية.

ويعتبر وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا منعطفاً تاريخياً في الحياة السياسية التركية بعامة، والنظام التركي بخاصة، حيث يعد حدثاً وحداً فاصلاً في مجرى الحياة السياسية التركية، يقسم المتغيرات والثوابت والفاعلية في النظام السياسي، ويصنفها في حقبتين مختلفتين في البلاد، ما قبل حزب العدالة والتنمية "تركيا القديمة"، ومابعد حزب العدالة والتنمية "تركيا الحديثة" أو"الجمهورية الثانية".(الخماش، 2016، 157).

ففي عام 1998 تم حظر حزب الرفاه وهو الأمر الذي دعاه إلى تنظيم نفسه سريعاً تحت اسم حزب الفضيلة، لكنه تعرض للحظر أيضاً عام 2001، وأثار هذا الحظر انشقاقاً في صفوف الحركة الإسلامية، بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة، ومتمسكة بالتوجهات والشعارات القديمة، وحزب العدالة والتنمية الذي يمثل التيار التجديدي، وقدم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول منذ انطلاقته صورة حزب ديمقراطي محافظ، يتمسك بمرجعيته الدينية، ولكنه لا يحب الانفصال عن الرأسمالية المعولمة.(نوفل، 2010، 39).

وفي آب عام 2001 قدم رجب طيب أردوغان طلب لترخيص حزب يحمل اسم حزب العدالة والتنمية، واعتبر أردوغان أن حزبه ليس وريثاً لحزب إسلامي، بقدر ماهو وريث الحزب الليبرالي وهو حزب العدالة الذي كان زعيمه عدنان مندريس، حيث أكد زعماء حزب العدالة والتنمية انهم سيستقون أفكارهم واستراتيجيتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية من طروحات وأفكار هذا الحزب، وقد ضمت الهيئة التأسيسية للحزب العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل حزب الفضيلة، وفئة اخرى جاءت من احزاب قومية وعلمانية، وعدد رئيس الحزب أردوغان الذي انتخب بالإجماعالمبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية، وهي كالتالي:(عبد الحميد، 2012، 75).

- مبدأ الجمهورية التركية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ العلمانية الديمقراطية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

- ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
- تعريف العلمانية بأنها حياد الدولة اتجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

لقد استفاد الحزب من التجربة التركية عامةً منذ سقوط الدولة العثمانية وتأسيس الجمهورية، وانقسام المجتمع على إثرها إلى هويات وثقافات دينية وعرقية وإيديولوجية، ومن صراع القوى السياسية وتوجهاتها فانطلق من شعار العمل من اجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع، وبهذا قدم الحزب نفسه بوصفه حزباً تركياً لا فئوياً، وتميز خطابه بالشمولية والاعتدال والعاطفية والقوة والنقد، فضلاً عن محاولته فهم احتياجات المجتمع ومعالجة مشكلاته.(الهامي وآخرون، 2016، 123)

ومن ملاحظة المنظومة القيمية تظهر وبشكل واضح ثلاث اتجاهات رئيسية يقتبس منها حزب العدالة والتنمية منظومته الفكرية والسياسية، الاتجاه الأول المتمثل بالفكر السياسي للكمالية، والثاني الاتجاه الإسلامي المتمثل بالأفكار السياسية ذات الصبغة الإسلامية لأحزاب الأربكانية، والثالث المتمثل بالاتجاه السياسي المعتدل والمقتبس من أفكار فتح الله غولن والنورسي.(هادي، 2021، 16).

ويقدم حزب العدالة والتنمية نفسه على أساس أنه حزب ديمقراطي محافظ ويتحاشى استخدام مصطلح إسلامي، كما انه يمثل توليفة إيديولوجية جدية تمزج بين الإسلام والعلمانية السياسية، وربما يكون توصيف عبد الله غول رئيس الجمهورية التركية الأسبق للحزب بأنه يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا صحيحاً، لأن قاعدته الأساسية تتكون من المتدينين الأتراك المسلمين، فضلاً عن تيارات ليبرالية ويمينية. (هادي، 2021، 18).

وبالتزامن مع تأسيس الحزب كانت الدورة البرلمانية 1999–2002 في تركيا انتهت بصورة فوضوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس يذهب من أقصى اليمين إلى اليسار القومي وينقصه برنامج واضح المعالم، وتميزت هذه السنوات بعجز حكومي مزمن، وبطبقة سياسية فاقدة للصدقية بسبب توالي الفضائح وتفشي الفساد ووضع اقتصادي يقترب من الإفلاس، ونتيجة الأزمة المالية الكبرى في عام 2001 والتضخم المتصاعد، انخفضت قيمة الليرة التركية بنسبة 40%، وقفزت البطالة في المدن من 6،12% في عام 2001 إلى 1،15% في عام 2002، وقد أسفر هذا الوضع الكارثي عن رفض كثيف للطبقة السياسية الحاكمة خلال الانتخابات المبكرة في تشرين الثاني عام 2002، وأصبح حزب العدالة والتنمية القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على 34% من الأصوات و363 نائباً من أصل 550 في البرلمان، وللمرة الأولى منذ عام 1987 يتولى حزب تركي المسؤوليات الحكومية من دون أن يضطر إلى تشكيل ائتلاف، فضلاً عن غياب الأحزاب التقليدية التي تلقت هزيمة طاحنة. (نوفل، 2010، 41).

لقد جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة محمولاً على أكتاف القوى الاجتماعية ذاتها، التي كان أردوغان نجح في تعبئتها إبان توليه منصب رئيس بلدية اسطنبول، وكذلك بوصفه أحد القيادات الشابة البارزة في حزبي الرفاه والفضيلة، وقد تمثلت هذه القوى بحوالي 21% من أصل نسبة 34% التي حصل عليها الحزب من قطاعات الشباب من الطبقات العاملة والمتوسطة، والتي تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الحراك الاجتماعي من خلال إجراء تغييرات هيكلية في النظام الحالي، وكذلك طبقة رجال الأعمال والصناعة، ذات التوجه الإسلامي، ومايرتبط بهذه الطبقة من شبكة اجتماعية أفقية واسعة، والتي استطاعت قيادات حزب العدالة تعبئتها وتفعيلها، وجعلها أكثر تماسكاً، وربط تأييدها للحزب بوصفه تعبير أساسي عن التزامها الديني، ولكن من خلال تبني نمط حياة مختلف، أكثر تقدمية وإنتاجية على المستوى الفردي والجماعي، على أن يكون الحزب مسؤولاً أمام هذه الفئات، من حيث قدرته على تحقيق مطالبها الاقتصادية والاجتماعية. (مجموعة باحثين، 2012، 82).

لقد استطاع حزب العدالة والتنمية دراسة واقع المجتمع التركي، وتقديم نفسه بصورة الحزب الإسلامي المعتدل الذي يريد تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تلبي طموحات الشعب التركي، ويريد إعادة الثقل الإقليمي لتركيا في محيطها، وهو الأمر

الذي جذب القاعدة الشعبية في تركيا والتي كانت تنشد تغيراً في الأطر الفكرية للأحزاب الإسلامية في تركيا، بعد سنين من الصراع بين هذه الأحزاب والنخب العلمانية، وهو الأمر الذي أدركه قادة حزب العدالة والتنمية وعملوا على الترويج له.

المطلب الثاني: البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية: حاول حزب العدالة والتنمية أن يستثمر جميع المعطيات الداخلية والخارجية لصالحه لتحقيق جملة من الإصلاحات السياسية داخل البنى والمؤسسات التركية، حيث انطلق الحزب في هذا المشروع من حقيقة مفادها أنه حصل على التأييد الشعبي لبرنامجه السياسي، والذي انعكس بوضوح في نتائج الانتخابات التي ضمنت له التفرد في السلطة، كما أن الحزب أدرك أهمية الاستفادة من التطلعات التركية الشعبية والرسمية للإيفاء بمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تكون الحامل القانوني لجميع الإصلاحات التي يرغب الحزب بتمريرها.

ولتحقيق ذلك تبنى مؤسسوا حزب العدالة والتنمية ما أطلق عليه "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب آخر، فهي تقبل التجديد ولا ترفض القديم وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو إيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يسهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار. (الياس، 2015، 29).

أ- الإصلاحات السياسية والدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية داخل المجتمع التركي: ينظر الحزب بأهمية إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية ودستورية، بالشكل الذي يلبي الدور الجديد لتركيا والذي يعمل الحزب على بنائه، لذلك اعتبر الحزب أنه من أهم أولوياته تحقيق حزمة من الإصلاحات السياسية والدستورية، التي تمنح تركيا المقومات الأساسية لوحدتها الوطنية، وتقدم لها المرتكزات الأساسية لإعادة تعزيز حضورها الإقليمي والدولي.

وبالنسبة للدستور التركي فإنه كان يشير إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني، وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فإننا لا نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، وفوق هذا فهو علماني متشدد اتجاه وجود الدين في الفضاء العام لتركيا، ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد تغييراً على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لإجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.(باكير وآخرون، 2010، 23)

ويهدف مشروع الحزب في إطار النظام السياسي إلى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية عن طريق التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهات مادامت تهيأت البنية الداخلية لذلك، ورضا الفاعلين الأساسيين في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية، وقد استأنفت حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحي التي كانت حكومة بولند أجاويد السابقة قد بدأته عن طريق تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بالحزمة السادسة المتعلقة بمعايير كوبنهاغن، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية والاقتصادية مع بنية دول الاتحاد الأوروبيوذلك بتاريخ 26 حزيران عام 2003.(الياس، 2015، 30).

وقد شهدت تركيا تعديلات دستورية وقانونية في عهد حزب العدالة والتنمية، إذ كان هذا الموضوع من أولويات حكومة أردوغان لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث دستور عام 1982، حيث أن هذا الدستور لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، وضرورة الإعداد لدستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور

النافذ، والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي، وشهدت تركيا تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات، وتفهماً أكبر فيما يخص المسألة الكردية والأرمنية والعلوية والشأن الداخلي عموماً. (الياس، 2015، 31).

ويمكن أن نلخّص التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور التركي في عهد حزب العدالة والتنمية كمايلي:

- عام 2004: تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة، وضمان حرية الصحافة، وأصبحت الاتفاقيات الدولية مقيّدة للتشريعات الوطنية، وهكذا أصبحت التشريعات الدولية في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ من التشريعات الوطنية.
- عام 2007: تقرر ان يتم إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات، وتقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرةً، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الذين أتمّوا الأربعين عاماً أو من بين المواطنين الأتراك، على أن تكون مدة الولاية خمس سنوات ولمرتين على الأكثر.
- عام 2010: كانت الإصلاحات الدستورية التي جرت في هذا العام هي الأهم، وكانت تخص المحكمة الدستورية على وجه التحديد، وقد احتوت حزمة الإصلاحات على /26/ مادة تمس المحكمة الدستورية العليا، والهيئة العليا للقضاة والمحامين، كما احتوت على مواد تهدف إلى رفع الحصانة عن قادة الانقلاب العسكري عام 1980، وكانت حزمة الإصلاحات هذه كفيلة بتغيير الخريطة السياسية لتركيا، وبعد تحويل مشروع الإصلاحات الدستورية إلى الاستفتاء، خرجت نتيجة الاستفتاء بنسبة 57.88% لمصلحة إقرارها، وهكذا نجح حزب العدالة والتنمية في تمرير هذه الإصلاحات، محرزاً انتصاراً مهماً في العملية السياسية، ومؤكداً قوته الانتخابية. (الهامي وآخرون، 2016، 162)
- عام 2017: تم عرض مشروع لتعديل الدستور في البرلمان التركي، وتم الموافقة على عرض مشروع تعديل الدستور على الاستفتاء الشعبي، ويتمحور مشروع التعديل على /18/ تعديلاً يتضمن: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، إلغاء المحاكم العسكرية، إلغاء منصب رئيس الوزراء وتولي الرئيس تعيين مجلس الوزراء، رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600، والاحتفاظ بالانتماء الحزبي للرئيس، وغيرها من التعديلات التي تجعل الجهاز التنفيذي والرئيس في موقع السلطة المطلقة، وقد حظي هذا المشروع بموافقة الشعب التركي في استفتاء شعبي جرى بتاريخ 16 نيسان 2017.(حفيظة، 2018، 139)

ب- تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: كان الجيش التركي وعلى مدى عقود من الزمن يعتبر نفسه حامي العلمانية في تركيا، وينظر إلى الأحزاب السياسة، وخاصةً ذات الخلفية الإسلامية باعتبارها أحد أهم التهديدات التي تواجهها العلمانية، وهو الأمر الذي استخدمته المؤسسة العسكرية كذريعة لحظر الأحزاب الإسلامية، وتنحيتها عن السلطة أحياناً بانقلابات عسكرية أثرت سلباً على الحياة السياسية ومؤشرات الديمقراطية في تركيا.

وكان وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمثابة الذريعة التي استخدمها حزب العدالة والتنمية في سبيل تحقيق برنامجه الإصلاحي في تركيا، فقد اعتمد اردوغان على قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وضرورة الوفاء بمعايير كوبنهاغن، وهو يعلم انه بهذا الشكل بات مدعوماً دعماً قوياً، لأن الانضمام إلى الاتحاد هو مطلب قومي أتاتوركي، وهو مطلب كل النخب العلمانية في تركيا، وهو مطلب شعبي من أجل حياة اقتصادية أكثر رفاهية، وعلى الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك ان انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيترافق مع سحب لكل سلطاتها، ويعني أيضاً إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية، غير أنه لا يمكنها معارضة ذلك كونه مطلب قومي أتاتوركي، وبالتالي فإنها لن تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي سيقوم بها حزب العدالة وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوروبي. (باكير وآخرون، 2010، 73).

وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية فإنه ينظر إلى الجيش التركي كأحد مؤسسات الدولة المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي، وضرورة خضوعها لتوجيهات الجناح المدني المخوّل بالسلطة من قبل الإرادة الشعبية، ويجب أن يقتصردورها على أن تهتم برفع مستوى احترافيتها العسكرية، لحماية أمن البلاد ووحدتها من الأخطار الخارجية، ولمواجهة القوة العسكرية والعلمانية لجأ الحزب إلى الإرادة الشعبية، فكلما حدث صدام بينه وبين تلك القوى حيال القوانين والأنظمة التي يستوجب تعديلها، طرحها

للاستفتاء العام، ودائماً كانت الإرادة الشعبية تأتي لتدعم موقف حزب العدالة والتنمية وقوته في مواجهة النخب العلمانية، وفي عام 2013 قام البرلمان التركي بتعديل المادة /35/ من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي، والتي اتخذتها المؤسسة العسكرية مبرراً لانقلابات الجيش ضد الحكومة المدنية، حيث كانت تنص على أن: "وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي، ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور"، وأصبحت بعد التعديل: "مهمة القوات المسلحة التركية تتمثل بالدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، والسعي إلى الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بحيث تشكل قوة رادعة للأعداء، والقيام بالمهمات الخارجية التي تسند إليها من قبل البرلمان التركي، والمساعدة على تأمين السلام العالمي"، وبإقرار هذا التعديل استطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوّغ أو مبرر قانوني يمكن أن يستند إليه الجيش للقيام بانقلاب عسكري أو محاولة فرض أجندة سياسية على الحكومة المدنية المنتخبة، وحصر مهمة المؤسسة العسكرية بحماية أمن البلاد من الأخطار الخارجية".(الخماش، 2016، 165).

ج- الإصلاح الاقتصادي: يعتبر تحسين مؤشرات الواقع الاقتصادي من أهم متطلبات نجاح أية حكومة، وهو الأمر الذي يدركه القائمين على حزب العدالة والتنمية، وينظرون له بوصفه محدد أساسي لمساعي الحزب في الحفاظ على قاعدته الشعبية وتوسيعها، وفي ظل الواقع الاقتصادي المتأزم الذي كان سائداً في تركيا، فإن أولوية الحزب كانت هي توفير المقومات الداخلية والخارجية لتعافي الاقتصاد التركي كمرحلة أولى، ومن ثم بذل جهود حثيثة لتطويره بالشكل الذي يجعله منافساً لاقتصاديات الدول الغربية.

حيث تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، كانت تركيا تعيش فيها منذ عقود، وأدت إلى إقفال وإفلاس عدد كبير من الشركات والمصانع، وتسببت في حدوث تضخم كبير، وانخفضت قيمة العملة التركية إلى أدنى مستوى لها، وأثناء الحملة الانتخابية قال زعماء حزب العدالة والتنمية أن أهم ما سيولونه العناية هو حل الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، ولم يخف زعماء الحزب رغبتهم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في سبيل التغلب عليها. (عبد الحميد، 2012، 105).

وتبنى الحزب مشروع لإصلاح الاقتصاد التركي يقوم على عدة نقاط، أبرزها: (الهامي وآخرون، 2016، 177).

- فرض نظام رقابة مالي على المؤسسات الحكومية والميزانية، من أجل تسديد الديون المترتبة على تركيا للبنك المركزي.
- السياسة المالية ومحاربة التضخم: إذ استطاعت الحكومة أن تجعل معدل التضخم ما بين عامي 2007-2014 نحو 2.4%، بعد أن كانت هذه النسبة 29.7% عام 2002، وذلك من خلال إجراءات عديدة منها رفع الأصفار من الليرة التركية.
- مكافحة التهرب الضريبي والتجارة غير المسجلة: إذ تمكنت الحكومة من تأسيس جهاز رقابي حقيقي في هذا المجال، مما وفر لها ملايين الدولارات التي كانت تضيع من الميزانية بسبب التهرب الضريبي.
- الشركات الاقتصادية والخصخصة: اعتمدت الحكومة على الشركات الخاصة من أجل تفعيل المنافسة، وتقليل الفساد إلى الحد الأدنى، إذ استطاعت أن تجعل قيمة الشركات المباعة بالخصخصة 58.9 مليار دولار.
- تسهيل الاستثمار وإنجاز المشاريع: حيث عملت الحكومة على تسهيل الاستثمار داخل تركيا بالنسبة للأجانب من خلال تسهيل إقامة الشركات، وأدت الاتحادات الاقتصادية دوراً كبيراً في تنظيم الحركة التصنيعية والإنتاجية، وأقامت الدولة علاقات قوية ومؤثرة مع هذه الاتحادات.

المطلب الثالث: التحول في السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية: يدرك حزب العدالة والتنمية أهمية استعادة الدور التركي الفعال في محيطها الإقليمي والدولي، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة وانتفاء الخطر الشيوعي، وضرورة تغيير أدوات وأهداف السياسة الخارجية بما ينسجم مع هذا الدور، وهو الأمر الذي ظهر جلياً في التحولات المهمة التي طرأت على تعاطي تركيا مع المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي دشنت لحقبة جديدة من السياسة الخارجية الفعالة والمبادرة.

وتعد السياسة الخارجية أهم مجالات عالم السياسة، إذ تترك أثرها في البيئة الخارجية للدول الأخرى والمناخ الدولي، ويظهر أثرها في المتغيرات والأحداث التي تحدث في المحيط الخارجي، كما لها أهمية في تعزيز سيادة الدولة وتدعيم مكانتها من الناحيتين السياسية والإستراتيجية وتحقيق أهدافها.(سلامة،2023، 175).

ويمكن القول أن السياسة الخارجية التركية اتسمت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، بتغييرات أساسية خرجت عن النطاق التقليدي المتبع في السياسة التركية منذ تأسيس الجمهورية عام 1923، حيث تضمن برنامج الحزب تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية التركية بوصفها الأداة التي تمكن تركيا من التحول إلى دولة مركز، وأكد الحزب على ان تركيا تتمتع بالعمق الاستراتيجي الذي يجعلها قادرة على لعب دور فعال على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: نظرية العمق الاستراتيجي: انطلقت السياسة التركية في عهد الحزب من نظرية "العمق الاستراتيجي" التي صاغها أحمد داوود أوغلو، وطبقاً لهذه النظرية فإن العمق الاستراتيجي يتكون من عدة عناصر ترتكز على موقع تركيا في العالم وفي محيطها المباشر، ويتكون العمق الاستراتيجي من ثلاث مكونات: (العبيدي، 2015، 20).

أ- المكون الجغرافي: يمكن لتركيا من وجهة نظر أوغلو أن تكون أوروبية في أوروبا، وشرقية في الشرق كونها تجمع الاثنين، فهي قوة إقليمية كبرى وسط تقاطع مجالات جيوسياسية متعددة، فتركيا ممتدة جغرافياً بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي يحتم عليها أن تضطلع بدور أساسي في الميادين السياسية والاقتصادية بحيث تمتلك موقع المركز، كما انها تعتبر جزء لا يمكن فصله عن البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، وهي مناطق ينتج عن التطورات الموجودة فيها مؤثرات مباشرة على السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي يتطلب من تركيا عدم إهمال هذه المناطق بحجة الاهتمام بمسيرة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ب- المكون التاريخي: إن تركيا -وخلافاً للدول الاستعمارية- تجاهلت العلاقات مع الدول المستقلة الناشئة عن تجزئة الدولة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط، وهي بحاجة إلى ممارسة دور فاعل في هذه المنطقة، مما يتطلب استحضار إرث القوة العثمانية العظيمة، والسعي لإجماع قومي جديد يمكّن الهويات المختلفة الموجودة في المنطقة من التعايش بسلام، دون التخلي عن الاهتمام بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، بل إن الإرث الأوروبي مهم بالنسبة للمسؤولين عن حكومة حزب العدالة والتنمية، كونهم منفتحين على التأثير الغربي بقدر تمسكهم بالتراث الإسلامي العثماني.

ج- المكون الثقافي: يستند هذا المكون على مجموعة من الاستعدادات والتوجيهات الأساسية، حيث يأتي في مقدمتها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج، مما يتعين على تركيا أن تؤدي دوراً أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وأن تعتمد "القوة الناعمة" سياسياً واقتصادياً في المناطق التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية سابقاً، وبذلك تدافع هذه المقاربة عن إحياء الصيغة العثمانية المتعددة القومية، بصفتها علاجاً للطفرة الإثنو-قومية، وظاهرة التطهير العرقي في المحيط الجيو-سياسي لتركيا، الوضع الذي يساعد على إعادة تعريف هوية البلد الاستراتيجية والوطنية.

ثانياً: المبادئ المنهجية للسياسة الخارجية التركية: (العبيدي، 2015، 18).

- مقاربة السياسة التركية الرؤيوية للقضايا المختلفة، بدلاً عما كان متبع من سلوك الأزمات الذي سيطر على سياسة تركيا في السابق، بحيث تستطيع تركيا أن تستخدم فهمها الفريد للمنطقة ومميزاتها الدبلوماسية، للعمل بفاعلية على الأرض.
- اعتماد السياسة الخارجية التركية على إطار منهجي ومتماسك حول العالم، إذ لا تكون رؤية تركيا للشرق الأوسط في تضاد مع مقاربتها في آسيا الوسطى والبلقان، ومقاربتها في إفريقيا لا تختلف عن مقاربتها في آسيا.
- تبني خطاب جديد ونمط ديبلوماسي يساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة، فعلى الرغم من امتلاك تركيا لجيش قوي، إلا أنه يجب إعطاء الأولوية لقوة تركيا المدنية- الاقتصادية في سياستها الإقليمية والدولية.

ثالثاً: المبادئ العملية للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية على النحو التالي: (البدور، 2016، 169).

- الموازنة بين المتطلبات الأمنية والحريات: لأن توفير الأمن دون الحريات يتحول إلى استبداد، كما ان تأمين الحريات دون أمن يتحول إلى فوضى، وقد شهد العالم تحولاً كبيراً في هذا الصدد بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، إذ أصبح العامل الأمني هو المحدد الأبرز لسياسات القوى العالمية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتمكنت تركيا من القيام بالكثير من الإصلاحات السياسية مع المحافظة على الاعتبارات الأمنية.
- العمل على حل المشكلات القائمة بين تركيا والدول المجاورة لها، أو ما بات يعرف في الأدبيات السياسية التركية بتصفير المشكلات، وفي حال تمكنت تركيا من تحقيق هذه الغاية، فإن الصورة النمطية التي تكونت لدى كثير من دول العالم عن تركيا بوصفها دولة محاطة بالمشكلات سوف تتغير، مما سيعطي الدبلوماسية التركية زخماً كبيراً ومساحة أكبر للتحرك والمناورة.
- انتهاج سياسة خارجية ذات أبعاد وسبل متعددة: وبهذه الحالة سيصبح بمقدور تركيا المساهمة في حل المشكلات دولياً وإقليمياً، والمبادرة في اقتراح الحلول لها، وبالتالي لعب دور متوازن بعيداً عن الاستقطاب نحو أي طرف.
- إعادة رسم الدور الدولي لتركيا وفق رؤية جديدة: وفي هذا الإطار تريد تركيا التحول من دولة طرفية شكّلت عبر عقود جسراً بين مختلف المحاور الدولية، إلى دولة مركزية على الأقل في محيطها الإقليمي.
- تحويل السياسة الخارجية التركية وأدواتها الدبلوماسية من حالة الجمود والكمون إلى حالة الحركة المستمرة والنشاط من خلال التواصل مع جميع القوى العالمية المؤثرة.
- الدبلوماسية المنسجمة: وتتضمن هذه الاستراتيجية الانفتاح على المنظمات الدولية والإقليمية من خلال استضافة المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بهذه المنظمات على مستويات مختلفة.

وقد أوضح أحمد داوود أوغلو الأولويات التكتيكية التي يجب أن تعتمدها تركيا في إستراتيجية سياستها الخارجية التي تمكّن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي، وذلك ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة، وهي:

أ- المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

ب- الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.

ت- المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

إن تلك الأحواض التي تتشكل من أحزمة دائرية متداخلة، تشكل الأساس الجيو سياسي لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك من أجل تقوية وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمية بشكل مرحلي. (أوغلو، 2011، 144).

وبذلك يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية وضع أسس نظرية لممارسة سياسة خارجية فاعلة في كل الاتجاهات تقوم على إدراك العمق الاستراتيجي لتركيا بكافة مكوناته والذي يمكنها من لعب دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي، وبالشكل الذي يحقق أعلى مستويات المصلحة الوطنية، وبذلك تنهي تركيا عقوداً من التماهي في سياستها الخارجية مع الغرب، وتحاول أن تستكشف أبعاد الدور التركي ومقوماته في الشرق.

المبحث الثاني: التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط حتى عام2010:تعتبر تركيا جزء لا يتجزأ من محيطها الإقليمي، تؤثر وتتأثر به، وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر ساحة التأثير الأساسية لأي دور تركي محتمل ، وخاصةً في ظل المتغيرات التي طرأت على هذه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة مثل حرب الخليج، وحرب العراق، وزيادة النفوذ الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذه العوامل أثرت بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية التركية وساهمت في بلورة رؤية سياسية جديدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الدولي انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة اتجاه السياسة الدولية من منطلقات عدة، أولها أنها ارتبطت بشكل وثيق بالسياسة الداخلية وضروراتها المتعلقة بالإصلاحات وتوسيع الحريات، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي، وثانيها

أنها تبنّت تغيير الوضع القائم، فوضع تركيا الضعيف داخلياً وخارجياً في بداية القرن الحادي والعشرين تطلب رؤى وتصورات جديدة تزيد فاعلية البلاد إقليمياً ودولياًمن أجل الاستجابة للحاجات الاقتصادية المتنامية، وثالثها ان النظام الدولي شهد تغييرات جوهرية في بنيته في التسعينات من القرن الماضي، وأن تركيا أصبحت بحاجة إلى مواكبة التغيرات من خلال إعادة تعريف مكانتها على الساحة الدولية، ومن ثم تغيير أدوارها بما يخدم مركزيتها الجغرافية والتاريخية. (الهامي وآخرون، 2016، 191).

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة الخارجية اتجاه الشرق الأوسط: أدركت تركيا أهمية تفعيل دورها في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة جيواستراتيجية هامة بسبب موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية الهامة، والعوامل التاريخية والثقافية التي تربطها بها، ورغبة منها في توظيف هذه الروابط للتأثير في دول الشرق الأوسط بالشكل الذي يعيد إحياء أهمية الدور التركي الإقليمي في عيون حلفائها الغربيين.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط، والأهمية التي تشكلها هذه الجيوسياسية في شبكة العلاقات الدولية، تغيرات جدية، وقد أوجدت عبارة "النظام العالمي الجديد"، كمصطلح يعرّف مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويضفي عليها الشرعية، وكان الشرق الأوسط أول ساحات استخدامه، واكتسبت نظرة القوى الكبيرة والتوازنات الجيوسياسية الداخلية للمنطقة سمة أكثر ديناميكية مع فقدان تأثير الخطوط الجيوسياسية الثابتة التي كانت سائدة إبان فترة البنية الدولية ذات القطبين. (أوغلو، 2011، 165).

وضمن هذا الوضع الجديد فإنه يتوجب على تركيا أن تعيد النظر في سياستها اتجاه الشرق الأوسط، لقد فقدت تركيا الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث، وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة ان تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري، كما ان شبكة العلاقات المتوترة، التي نسجتها تركيا مع اوروبا بشكل خاص، جعلت الانضمام إلى الاتحاد الوروبي أمراً شبه مستحيل، كما جعلت موضوع تطوير استراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط، أمراً لابد منه، أما إذا انسلخت تركيا عن أوروبا وعن الشرق الأوسط في الوقت نفسه، فلن يكون في مقدورها ان تنجح في سياساتها الإقليمية والقارية. (أوغلو، 2011، 169).

ومن هذا المنطلق تعمل تركيا على تطوير رؤية استراتيجية متكاملة إزاء الدوائر الإقليمية المختلفة المحيطة بتركيا، ومن ضمنها الدائرة الشرق أوسطية، حيث تنتهج نفس النهج التوازني التوافقي الذي تسعى إلى تحقيقه على كافة المستويات الإقليمية والدولية، ويتمثل هذا النهج في التركيز على المصالح الوطنية التركية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة والنظام الإقليمي ككل من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من جهة، وتجنب الصدام المباشر مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى. (دوزي، 2016، 285)

ويمكن النظر إلى التصور التركي الجديد للسياسة الخارجية اتجاه الشرق الأوسط بوصفه يتضمن رؤية شاملة تنطوي على عدة جوانب منها المشاركة في سياسة فاعلة بدلاً من سياسة رد الفعل، والتشديد على أهمية الفرص بدلاً من التهديدات، واعتبار الروابط الثقافية والتاريخية مع المنطقة ثروة ثمينة، وضمن هذه المنظومة متعددة الأبعاد، تم التشديد على الاعتماد البيني المتبادل، والحلول التي تعود بالربح على الطرفين، وبوجه عام كانت تركيا تشجع السياسة التي تشدد على الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة، مادام هذا التوجه يخدم مصالح تركيا، فعندما تتمتع منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار والازدهار الاقتصادي، فإن هذا يوفر الأمن لتركيا، ويخلق فرصاً اقتصادية لتطوير الصناعات التركية. (ألطون إيشيق، 2011، 6).

المطلب الثاني: أدوات السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط حتى عام 2010: تغيرت أهداف السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وذلك في ضوء رؤيته لدور تركيا الإقليمي خلال المرحلة القادمة، وحاول الحزب تبني مقاربات جديدة تعتمد على استخدام القوة الناعمة والتعاون الاقتصادي كمداخل جديدة للتأثير في البنى السياسية في الشرق الأوسط.

حيث ظهر في السياسة الخارجية التركية خطاب جديد ذو طابع تعاوني وسياسات تعتمد على القوة الناعمة وتسعى لبلورة دور جديد لتركيا في المنطقة بوصفها جزءاً من الحل وليست جزءاً من المشاكل، وفي البداية ركزت السياسة الخارجية للحزب على الأدوات الاقتصادية والسياسات الليبرالية بهدف تبديد صورة الحزب الذي تخشاه المعارضة العلمانية، وتراقبه المؤسستان العسكرية والقضائية، ويثير حفيظة الغرب، فصاغ سياسات تجنبه العراقيل وهاجس الحظر داخلياً، وتساعد على قبوله خارجياً، كما تساعد تركيا في الوقت نفسه على تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية. (قدورة، 2021، ص40).

ويمكن أن نعرض جزء من أدوات السياسة الخارجية التركية كما يلي:

أ–القوة الناعمة ولعب دور الدولة النموذج والوسيط: مع تعزيز الممارسة الديمقراطية وزيادة الحريات وتقليل القيود الأمنية وتعزيز النمو الاقتصادي في الداخل، سعت تركيا إلى أن ينعكس ذلك على تعزيز تأثيرها في الخارج، وبخاصة في جوارها، فقد كثرت الإشارات الرسمية والأكاديمية والصحفية التي تروج لدور تركيا بوصفها دولة نموذج، وتبنت تركيا أدوات القوة الناعمة مثل التمويل والتجارة والثقافة والعامل الديني المشترك والنشاطات الديبلوماسية وغيرها، ويعتبر أحمد داوود أوغلو ان الديمقراطية هي أهم أدوات القوة الناعمة التركية، كما اعتبر الرئيس التركي السابق عبد الله غول أن الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة والتحديث والإصلاحات والتعاون الإقليمي هي أبرز ما تتميز به تركيا حالياً، وتسعى لجعل الدول الأخرى في المنطقة تحذو حذوها باعتبارها دولة نموذج، ويسعى حزب العدالة والتنمية إلى استغلال علاقاته التاريخية والدينية مع المشرق العربي كأداة للقوة الناعمة، فوفقاً لنظرته العالمية، يرى الحزب أن لتركيا مسؤولية اتجاه المناطق التي كانت ضمن الدولة العثمانية، وأنها أهملت إلى حد كبير العلاقات مع دول تشكلت من مناطق وولايات عثمانية سابقة، وهي اليوم بحاجة أن تقوم بدور أكبر هناك. (يوسف، 2015، 53).

ويمكن ذكر نموذجين عن الصراعات الدولية التي حاولت تركيا أن تلعب دور الوساطة لحلها:

–الوساطة التركية في الصراع السوري– الإسرائيلي: حاولت تركيا أن تكرّس أهمية دورها الإقليمي وصورتها كدولة داعية للسلام وتسعى لتوظيف أدوات سياستها الخارجية لخفض بؤر التوتر والنزاع في منطقة الشرق الأوسط، ويأتي في مقدمة هذه الصراعات الصراع السوري– الإسرائيلي، حيث نظرت تركيا إلى أهمية دورها في تحقيق الوساطة الناجحة في هذا الملف باعتباره أحد اهم انجازات تركيا التي يمكن أن تبرهن على محوريةالدور التركي في محيطها الإقليمي وعلى نجاحها في تصدير صورة تركيا بوصفها الدولة النموذج المستقرة داخلياً والمزدهرة اقتصادياً والمقبولة على مستوى جيرانها الإقليميين والتي تنشد تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ككل، مما سيساهم في تحسين البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وجعلها أكثر قابلية لتطوير الاعتمادية الاقتصادية التي ستنعكس بشكل إيجابي على تركيا.

حيث دخلت تركيا على خط الصراع السوري– الإسرائيلي كوسيط في تسوية هذا الصراع، الذي يشكل مصدر قلق لتركيا نظراً لجوارها الجغرافي الطويل مع سورية وعلاقاتها المتطورة معها، وكذلك علاقاتها التحالفية القديمة مع إسرائيل منذ تأسيسها من جهة، ومن جهة أخرى تأتي مسؤولية الوسيط التركي من إدراك تركيا لتعقيدات النزاعات في المنطقة وأن السلام بين إسرائيل وسورية ليست مسألة تعنيهما فقط، إنما هي مسؤولية مشتركة بين كل الأطراف الإقليمية والدولية، وقامت تركيا باستثمار قدراتها وإمكاناتها المتنوعة وصلاتها بطرفي الصراع، لتحرك جمود ثماني سنوات في مسيرة مفاوضات السلام السورية– الإسرائيلية التي عادت مجدداً منذ نيسان 2007 عبر الوساطة التركية، وفي الحقيقة فإن الجهود التركية تعود لوقت سابق لهذا التاريخ. (العبيدي، 2015، 50).

وبدأت المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية في اسطنبول في شهر نيسان عام 2008، وانعقدت أربع جولات من المباحثات حتى صيف 2008، ولم تستأنف بعدها بسبب استقالة رئيس الوفد الإسرائيلي، وفي 22 كانون الأول من العام نفسه زار رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها إيهود أولمرت تركيا واجتمع مع عبد الله غول ورجب طيب أردوغان من أجل استئناف المفاوضات مع سورية، ولكن إسرائيل قامت بالعدوان على غزة بعد خمسة أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، الأمر الذي أدى أدى إلى إعلان تركيا تجميد دورها في المفاوضات معتبرة العدوان الإسرائيلي على غزة إهانة لها ولدورها الوسيط. (العبيدي، 2015، 51).

– الوساطة التركية في حل أزمة الملف النووي الإيراني: انطلاقاً من الرؤية التركية التي تعتبر التعاون الاستراتيجي خير طريق لحل المشكلات ومنع المنافسة الحادة مع دولة قوية مجاورة مثل إيران، حاولت تركيا النأي بنفسها عن كثير من العقوبات الغربية المفروضة على إيران، وبدت تظهر بوصفها طرفاً يمكن أن يكون مفيداً في تجنب المواجهة بين إيران والغرب في المنطقة، ويسعى إلى تقريب وجهات النظر بينهما وأداء دور الوسيط والمساعد على تهدئة الأمور بينهما، كون تركيا تخشى من ان تتسبب المزيد من العقوبات في التأثير سلباً على تجارتها المتنامية مع إيران. (يوسف، 2015، 61).

وتمكنت تركيا والبرازيل – بوصفهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن حينها– من تحقيق تقدم نسبي على طريق احتواء الأزمة النووية بين إيران والغرب، وذلك بتوقيع اتفاق طهران بين تركيا وإيران والبرازيل عام 2010 والذي تضمن موافقة إيران على مبادلة الوقود النووي بضمانة تركيا والبرازيل، حيث تقوم إيران بإرسال 1200 كيلو غرام من اليورانيوم المخصب بنسبة (3.5%) إلى تركيا لتستبدل به 120 كيلو غرام من اليورانيوم المخصب بنسبة (20%)، وعلى الرغم من قرار إيران الالتزام بالاتفاق، فقد أعرب مجلس الأمن عن رفضه له، بالإضافة إلى أن الدول الغربية وروسيا والصين لم ترحب بالتدخل التركي في موضوع تعتبره الدول الكبرى من اختصاصها، كما ان الولايات المتحدة اعتبرت وعلى لسان رئيسها بارك أوباما أن تدخل تركيا في الوساطة أمر مؤسف، وان الجهود تتواصل لإصدار قرار من مجلس الأمن بعقوبات جديدة على إيران.

ب– تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط: منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، أدرك أنه يواجه تحدي مهم فيما يتعلق بتحسين مؤشرات الاقتصاد التركي، الذي كان يعاني من مشاكل هيكلية أساسية، ولا يمكن بناء اقتصاد قوي دون إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، التي يمكن أن تكون سوقاً مهمة للبضائع التركية، وبيئة استثمارية جاذبة لرجال الأعمال الأتراك.

ومن هذا المنطلق يحتل الجانب الاقتصادي مكانة هامة بالنسبة لتركيا، لأنها تبحث أن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وهذا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية، وتأسيس نظام اقتصادي إقليمي تكون هي مركزه، وهي تدرك تماماً أن التحولات في النظام العالمي وتحولات الاقتصاد الدولي انعكست على البيئة الإقليمية والدولية، ففرضت عليها التجانس وتبادل المصالح والاعتماد المتبادل، ومن هنا بدأت تركيا تطرح توجهاتها الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال الانفتاح على الشرق الأوسط، والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة، وتعزيز دورها لتكون شريك اقتصادي قائد في المنطقة، وثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من ناحية أخرى، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل، مكوناً أساسياً، في رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية للشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في المنطقة إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على العلاقات الاقتصادية في المنطقة.(الفاضي، 2019، 173).

وبدأت تدرك تركيا اهمية العلاقات الاقتصادية كوسيلة لتعميق العلاقات السياسية مع دول الجوار، وبوصفها اليد العملية للسياسة الخارجية، وقامت تركيا بتأسيس بنية مؤسساتية خاصة تعنى بتطوير العلاقات الاقتصادية، والعمل على تكريس أولوية المدخل الاقتصادي في السياسة الخارجية على العلاقات السياسية والعسكرية، ورغبة منها في تكريس صورة القوة الإقليمية التي تتعامل مع محيطها من خلال أدوات القوة الناعمة، وتم إنشاء سلسلة من المؤسسات منها وكالة التعاون والتنسيق التركية TIKA والتي اصبحت فاعل مهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لتركيا. (Tiken et al,2015,9).

وبدأت تركيا سياسة جديدة تقوم على تطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط تدريجياً لتصل إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" وإلغاء تأشيرات الدخول بشكل متبادل، وزيادة التبادل التجاري، وعقد لقاءات منتظمة بين الأطراف على مستوى وزاري عالي، حيث تشكلت مجالس التعاون الاستراتيجي رفيعة المستوى، مع العديد من الدول مثل سورية والعراق والأردن وقطر والسعودية، وركزت تركيا على دول الخليج العربي بشكل خاص، إذ تعد الأسواق ورؤوس الأموال وموارد الطاقة الخليجية فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي التركي، ولذا عملت الحكومة التركية على تطوير العلاقات الخليجية – التركية بسرعة كبيرة منذ تأسيس "مبادرة اسطنبول للتعاون"

عام 2004، ثم وقعت مذكرة تفاهم عام 2005 لتطوير التعاون في التجارة والاستثمارات والطاقة والنقل البحري والبري والتبادلات الثقافية، ومذكرة تفاهم لعام 2008 التي كانت التعبير الأوضح عن تطور العلاقات، وتم تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي للتشاور والتعاون في المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية. (الهامي وآخرون، 2016، 222).

وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين كل من تركيا ومصر والأدرن والمغرب وفلسطين وسورية وتونس، كما تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين كل من تركيا والأردن والسعودية وتونس وسورية، وتم توقيع اتفاقيات لتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وتم تأسيس المنتدى الاقتصادي التركي– العربي، والذي ينعقد سنوياً لتطوير التعاون الاقتصادي، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربية من 6.6 مليار دولار عام 2002 إلى 33 مليار دولار عام 2011. (البدور، 2016، 234).

ويدرك حزب العدالة والتنمية أهمية إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات التركية، والعمل في نفس الوقت على دعم المجموعات الاقتصادية الجديدة وفتح الباب أمام دخولها إلى الأسواق العالمية، وضرورة خفض قيمة الصادرات التركية إلى الدول الغربية والاستعاضة عن ذلك بزيادة قيمة هذه الصادرات إلى أسواق جديدة، ومن هذا المنطلق يمكن فهم الانفتاح التركي اتجاه دول الشرق الأوسط، والعمل على تخفيف القيود على الانتقال من وإلى تركيا، وبحلول عام 2011 أصبحت تركيا تصدر إلى دول الشرق الأوسط ما قيمته 21% من مجمل صادراتها. (Barkey, 2011,5).

ج– الانضمام إلى المؤسسات الإقليمية: أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي، وباعتبار أن تركيا كانت عضواً في الأساس في المنظمات الغربية، لذلك ركزت اهتمامها على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظراً لأهمية الأوضاع في الدول الإسلامية ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق، وتجلى الاهتمام التركي بالمنظمة من خلال السعي الدؤوب لانتخاب رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي من تركيا وهو أكمل الدين إحسان اوغلو، كذلك أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية. (باكير وآخرون، 2010، 141)

د– المشاركة في قوات حفظ السلام: لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر، فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان تموز عام 2006، كما أعلنت تركيا أكثر من مرة استعدادها للمشاركة أو ربما لقيادة قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل مراقبة وقف دائم لإطلاق النار.

وبالنظر إلى السياسة الخارجية النشطة التي يتبعها حزب العدالة والتنمية وعند مقارنتها بالسياسات السابقة على المجال الإقليمي والدولي، ندرك فوراً الاختلاف في المعايير، حيث انتقلت السياسة الخارجية من سياسة دفاعية ونظرة سياسية تنحصر في حدود الدولة، إلى رؤية واسعة تشمل مناطق عديدة مثل الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز وجنوب إفريقيا، وعلى عكس السياسات الخارجية التي تنطلق من محددات أمنية ودفاعية، والتي تؤكد على وحدة وسلامة الأراضي التركية، فإن السياسة الخارجية الجديدة تعتمد على رؤية مختلفة تؤدي إلى توسع الدور الإقليم والدولي لتركيا، وهي تؤسس لتكريس تحول نوعي في الدور التركي، وتعتبر نقلة نوعية بعيداً عن السياسات الخارجية السابقة. (Duran et al, 2022, 248).

لقد حاول حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة في تركيا أن يستوعب جميع المعطيات التي تزخر بها الساحة الداخلية التركية من استقطابات سياسية واجتماعية وفكرية ودينية، وأن يقدّم نفسه على أنه حزب ديمقراطي يُعنى بالمواطن التركي وتحسين مؤشراته المعيشية على المستوى الأول، وهذا الأمر تطلب إعادة ترتيب الوضع الداخلي على كافة الأصعدة، وبالشكل الذي يضمن تحييد الجيش عن الحياة السياسية وتأمين الأطر التشريعية والقانونية التي تحمي الحزب من الملاحقة القانونية والحظر الذي لطالما تعرضت له الأحزاب ذات الأصول الإسلامية في تركيا، وعلى الصعيد الخارجي من المهم إعادة تعريف الدور التركي بالشكل الذي يضمن المساهمة التركية الفعالة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي،بوصفه محدد أساسي لتحقيق الازدهار الاقتصادي لدول المنطقة بما فيها تركيا، واتخاذ كل ما من شأنه تحقيق هذه الغاية، وإعادة صياغة السياسة الخارجية التركية لتتلاءم مع الدور التركي الجديد ومتطلباته.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011:شكّلت الاحتجاجات التي قامت في عدد من الدول العربية، والتي أفضى بعض منها إلى تغيير أنظمة الحكم محدداً أساسياً في رسم السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، فتركيا وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة رؤية جديدة لسياستها الخارجية في ظل المتغيرات الإقليمية، لأن أدواتها السابقة قاصرة عن تحقيق أهدافها وقراءة المتغيرات الطارئة والتنبؤ بمستقبل المنطقة، لذلك بدأت تركيا بتبني مقاربات جديدة في سياستها الخارجية بالشكل الذي يمكنها من الحفاظ على دورها الإقليمي وتعزيزه، والتأكيد على أهمية هذا الدور في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية التركية اتجاه التطورات العربية بعد عام 2011: على الرغم من تمكّن حزب العدالة والتنمية من تغيير توجهات تركيا بشكل جوهري تجاه المنطقة العربية، واتباع سياسة نشطة فيها، والتفاعل مع قضاياها، وتحقيق نجاحات ملحوظة فيها، فإن التغييرات الجوهرية التي عصفت بالمنطقة خلقت تحديات كبيرة لتركيا، وأدت إلى محاولات عزل تركيا وحرمانها من المكتسبات التي حققتها طوال نحو عقد من الزمن من قبل دول عديدة في المنطقة، ونتيجة الأخطاروالانعكاسات السلبية على تركيا، فقد أولى حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لتوضيح موقفه، وضمّن موقفه في الرؤية السياسية الرسمية للحزب، والتي نصت على: "المبادئ الثلاثة لحزب العدالة والتنمية في الأحداث مهمة جداً بالنسبة لفهم موقف تركيا: إن الحاجة إلى التغيير في منطقتنا هو أمر أساسي، ولا يمكن أن تستمر الأنظمة التي تمارس الظلم على شعبها، المبدأ الأول هو إرادة التغيير، والمبدأ الثاني هو الإرادة الشعبية، والثالث هو السياسة المتعددة، ونحن كحزب اتبعنا سياسة ديناميكية في هذه المسيرة، وتحركنا على أساس المبادئ". (الهامي وآخرون، 2016، 223).

أ–المحددات الداخلية المؤثرة في صياغة السياسة التركية اتجاه الأحداث في الدول العربية: (العبيدي، 2015، 95).

- الرؤية التي تتبناها التيارات الإسلامية المحسوبة على الاتجاه الإسلامي، والتي ترى أن تركيا جزء طبيعيمن الشرق الأوسط، وترتبط مع العالم العربي برابط حضاري عريق، وأن أي تغيير يحصل لا بد ان يكون له تأثير في مختلف الأطراف، ويظهر أصحاب هذا الاتجاه ردود فعل معارضة للسياسات السلبية التي تتعامل بها بعض الأنظمة العربية مع شعوبها، ولا سيما تلك السياسات المتخذة ضد الجماعات الإسلامية.
- أدت الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا إلى دعم الاحتجاجات كون الحركات الإسلامية القريبة من حزب العدالة، هي المرشحة للوصولإلى السلطة في بلدانها.
- هناك مخاوف جدية لدى الأتراك، من أن تؤدي تطورات الأحداث في بعض الدول وفي مقدمتها سورية، إلى بروز أوضاع جديدة، أو تحفيز مصادر تهديد داخلية في تركيا، يمكن ان تؤثر جدياً في مستويين محتملين من الصراع، المستوى العرقي والمستوى المذهبي.
- الاعتبارات الأمنية التي كان لها الأثر الكبير في تحديد المقاربة التركية إزاء "المتغيرات الحاصلة، بسبب ظهور بيئة أمنية مغايرة تتصف بعدم الاستقرار، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة، ولا سيما في الحالة السورية بما تتضمنه من إمكانية تأجيج القضية الكردية في تركيا، نتيجة احتمالية سعي أكراد سورية إلى تأسيس حكم ذاتي.
- أدت التطورات التي حصلت في الدول العربية إلى إلغاء عدد من الاتفاقيات الاقتصادية، وهو الأمر الذي سيسبب خفض في الصادرات التركية وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، لذلك كان حزب العدالة يدرك أهمية وصول أنظمة تحقق استقرار سياسي في دولها وتثمن وقوف تركيا إلى جانبها، مما يمكن تركيا من الاستمرار في خططها الاقتصادية التنموية وتوسيعها.

ب– المحددات الخارجية المؤثرة في صياغة السياسة التركية اتجاه الأحداث في الدول العربية: كانت الاحتجاجات في الدول العربية بمثابة نقطة تحول أثرت على السياسة التركية بالكامل، حيث وجدت تركيا نفسها في منطقة مليئة بالنزاعات والعنف المتصاعد، وتزايد التدخل العسكري للفاعلين الدوليين والإقليميين، وظهور صراعات متعددة المستويات، وظهور الأحلاف الإقليمية،

والتزامن بين هذه التطورات وتراجع العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبالتالي بدأت تركيا تنظر إلى المتغيرات الإقليمية باعتبارها فرصة لزيادة التأثير في المنطقة العربية، خاصةً في ظل تنامي دور التيارات الإسلامية، وبالتالي فإن وصول هذه التيارات إلى الحكم سيقدم فرصة تاريخية لتركيا لتوسيع علاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع أنظمة الحكم الجديدة. (Altunisik, 2020, 4).

بالإضافة إلى أن تركيا وجدت في هذه المتغيرات فرصة للانتقال من أن تكون مجرد شريك للاعبين إقليميين آخرين مثل إيران في تزعم المنطقة، وتنتقل لتكون اللاعب الإقليمي الأوحد، وهذا يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني ومن معه، وقد مثل وصول هذه الأحداث إلى سورية فرصة تاريخية لتركيا وفق حساباتها، لكي تنتقل إلى مرحلة العمل على تعزيز نفوذها وكسر التوازن الإقليمي مع إيران وحلفائها، من خلال ضرب أحد الركائز الأساسية للنفوذ الإيراني وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب. (الياس، 2015، 180).

المطلب الثاني: التباين في السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الشرق الأوسط بعد عام 2011: اعتمدت تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية على استخدام معايير غير ثابتة اتجاه الأحداث التي تشهدها الدول العربية، وذلك وفقاً لعدة اعتبارات داخلية وخارجية بالنسبة لتركيا، وكانت طريقة تعاطيها مع الأحداث تخضع لعوامل شخصية ترتبط بالقائمين على الحزب وتوجهاتهم الدينية والفكرية، وعوامل براغماتية ترتبط بأهمية هذه الدول اقتصادياً بالنسبة لتركيا.

وابتداءً من عام 2011 بدا الانخراط التركي في مناطق الجوار يتطلب دوراً حاسماً، وفقد مفهوم القوة الناعمة الكثير من زخمه، وتعرض الاستثمار التركي السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية إلى اختبار حقيقي، وأضحت هذه البيئة المملوءة بالاضطراب غير مواتية لسياسات تركيا التي راجت سابقاً، ولم تعد تركيا بمنأى عن النزاعات الكبرى، بل ظهرت على أنها جزء منها بوصفها انحازت إلى أطراف ضد أخرى، بغض النظر إن كان ذلك الانحياز مبني على أسس مبدئية أومصالح براغماتية. (يوسف، 2015، 72).

أ–الموقف التركي من ثورة تونس: طغى عنصري المفاجأة والسرعة على الأحداث في تونس، وعلى المواقف الإقليمية والدولية منها، الأمر الذي انعكس بدوره على تركيا، التي لم تتوقع أن تفضي أحداث الساحة التونسية إلى نتائج سريعة وحاسمة، فاتخذت موقف عدم التدخل في الأحداث، بيد أن انحسام الموقف لصالح الشعب، وهروب الرئيس التونسي خارج البلاد، نتج عنه إعلان تركيا دعمها للحراك، وسعت تركيا إلى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الجديد، وقدمت الدعم الاقتصادي له، بحيث وقعت الدولتان أربع اتفاقيات للتعاون بينهما، وقدمت تركيا قرضاً بقيمة نصف مليار دولار لإنعاش الاقتصاد التونسي، وتم إلغاء نظام التأشيرات بينهما، كما تم الاتفاق على إقامة مناطق تجارة حرة، وتفعيل العمل في مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى. (العبيدي،2015، 107).

وكانت تركيا سبّاقة إلى دعم حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية بعد وصولها إلى سدة الحكم في تونس، وهو الأمر الذي يعتبره حزب العدالة والتنمية انتصاراً رمزياً له بوصفه يمثل تجربة ناجحة للإسلام السياسي، ويروّج إلى اعتبار هذه التجربة نموذج يجب تطبيقه في الدول العربية بما يحقق السلام والاستقرار والانتعاش الاقتصادي لهذه الدول.

ب– الموقف التركي من أحداث مصر: حسمت تركيا موقفها منذ انطلاق الاحتجاجات في 25 كانون الثاني 2011، وأيدت المحتجين وراهنت على نجاح تحركاتهم، وقام أردوغان بعد ستة أيام من انطلاق الاحتجاجات بدعوة الرئيس المصري حسني مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم، الأمر الذي يؤكد على الرهان التركي على نجاح الاحتجاجات المصرية، والاستثمار في العلاقات مع مصر مابعد التغيير، وكانت القاهرة محط لزيارات متكررة أبتدأها أحمد داوود أوغلو ثم تبعه أردوغان على رأس وفد وزاري رفيع المستوى وعدد كبير من رجال الأعمال، تبعها توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاونية بين البلدين، الأمر الذي يدل على حرص تركيا على توثيق علاقاتها مع مصر، ورغبتها بتشكيل تحالف معها في المنطقة، حيث أكد أحمد داوود

أوغلو ذلك بقوله:"تركيا ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس محور ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة". (العبيدي، 2015، 108)

ومنذ انتخاب الرئيس المصري السابق محمد مرسي في عام 2012 تطورت العلاقات المصرية التركية بشكل كبير، كون تركيا كانت تنظر إلى وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر بوصفه فرصة تاريخية يجب ان تستثمرها تركيا بالشكل الأمثل، وإقامة تحالف سياسي واقتصادي قوي مع مصر يمكنها من استعادة دورها الحيوي في المنطقة، ويساهم في تقليص النفوذ الإيراني في نفس الوقت، ولكن حكم الرئيس المصري لم يستمر أكثر من عام حيث أطاح به الجيش في تموز 2013، واحتجت تركيا على الإطاحة بالرئيس محمد مرسي واتهمت تركيا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بقيادة الانقلاب ضد الأخوان المسلمين في مصر ،وكان موقف تركيا واضحاً وصريحاً اتجاه الانقلاب العسكري حيث رفضت بشدة تدخل الجيش المصري في العملية السياسية، واعتبرت هذا التدخل بمثابة قتل للعملية الديمقراطية.

ج- الموقف التركي من الأحداث في سورية: وجدت تركيا أنه لا بد من التدخل في النزاع الجاري في سورية، وقد اعلن المسؤولون الأتراك استعدادهم للمساعدة في عملية الإصلاح، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة التركي أردوغان، ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو الذي قام بعدة زيارات إلى سورية والتقى الرئيس السوري وحذره من أن سورية قد تتعرض لضربة عسكرية مالم تسرع في عملية الإصلاح، وقد رأى السوريون ان الدعوات التركية جاءت بلهجة استعلائية وتضمنت في جزء منها خطاباً مذهبياً، وقد صعد المسؤولون الأتراك من انتقاداتهم لسورية خلال شهر حزيران عام 2011،. (فايسباخ وواكيم، 186،2014).

وبعد ذلك قامت تركيا بالتدخل اللوجستي في الأزمة السوريةوهو أمر غير مألوف في السياسة الخارجية التركية، حيث قامت بتقديم الدعم الكامل للمعارضة السورية وبشكل خاص حركة الأخوان المسلمين، وبدأت تركيا تضغط على الدول الحليفة لها لاستمالتها لصالح دعم المعارضة السورية، وخاصة دولة قطر التي ترتبط مع تركيا برابط إيديولوجي له علاقة بتبني حركة الأخوان المسلمين ودعمها على امتداد الدول العربية، وأصبح تغيير الحكم في سورية أحد شعارات السياسة الخارجية التركية، ولم تتردد الحكومة التركية بتقديم الدعم لجماعات إسلامية متشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سبيل تحقيق غايتها بالقضاء على الدولة السورية وتحييد خطر أكراد سورية الموجودين على الحدود السورية التركية. (Middle east, 2016,46).

ولقد تغيرت أدوات السياسة الخارجية التركية بالكامل خلال التعامل مع الأزمة السورية، وتحولت سياسة صفر مشاكل التي كانت تنادي بها تركيا إلى حالة من العداء الشديد، ولم تعد الحكومة التركية قادرة على إخفاء البعد المذهبي في تعاملها مع القيادة السورية، وأظهر حزب العدالة والتنمية انتماءاته المذهبية بكل وضوح، وبدء خطاب تركيا السياسي اتجاه سورية يتماهى مع خطاب حزب العدالة ذو الأصول الإسلامية، وجندت تركيا كل إمكاناتها السياسية والاقتصادية والإعلامية في سبيل حشد التأييد الإقليمي والدولي ضد سورية.

وكذلك عملت تركيا على تغيير استراتيجيتها العسكرية بعد الأحداث وبشكل خاص بعد بداية الأزمة السورية، حيث باتت تنظر إلى ما يحدث في سورية بوصفه تهديد أمني لوجود تركيا ووحدة اراضيها، خاصة بعد سيطرة الأكراد السوريين على مناطق محاذية للحدود مع تركيا، وهو الأمر الذي اعتبرته تهديداً وجودياً لها، مما ساهم في إعادة صياغة أولوياتها الأمنية، واستخدام سياسات هجومية في استراتيجيتها العسكرية وزيادة الفاعلية العسكرية التركية خارج الحدود، كأداة من ادوات السياسة الخارجية والتي فرضتها الاعتبارات الأمنية، حيث أدركت تركيا أن عليها إعادة تموضع قواتها العسكرية ليس فقط لاحتواء التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وإنما لإعادة تعريف الدور التركي بناءً على محددات القوة العسكرية، وفي ضوء هذه المعطيات نفذت تركيا عدد من العمليات العسكرية داخل الأراضي السورية والتي كانت موجهة حسب زعم الأتراك ضد الأكراد وفي سبيل تشتيت قوتهم ومنعهم من إقامة كيان مستقل على الحدود التركية.(Duran,2022,251).

وفي ظل الإدراكات الجديدة للسياسة التركية، بدأت تركيا تنظر إلى أهمية تحقيق الاستقرار بوصفه أولوية للسياسة الخارجية، وضرورة الدفاع ضد التهديدات الوطنية والإقليمية داخل وخارج الحدود التركية، وفي ضوء هذه الرؤية وفي ظل تزايد حجم المخاطر والتهديدات الأمنية، فإن تركيا قامت بإعادة تموضع قواتها العسكرية وعناصر هذه القوة اللوجستية، ليس فقط لاحتواء التهديدات الأمنية وإنما لإعادة تعريف سياسة القوة والعمل على تطبيقها. (Duran et al ,2022,252).

لقد اختلفت طريقة التعاطي التركي مع الأحداث التي مرت على الدول العربية وفق معطيات عديدة جزء منها يتعلق بالموقع الجغرافي للبلد، ومستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تربطه بتركيا، وحسابات الربح والخسارة التي تقوم بها تركيا فيما يتعلق باستمرار الأنظمة الحاكمة الحالية أو حلول أنظمة جديدة مكانها، وأصبحت ادوات السياسة الخارجية التركية ومرتكزاتها الأساسية التي نادى بها حزب العدالة طي النسيان، وتحولت تركيا إلى أحد أقطاب التوتر في الشرق الأوسط بعد ما كانت تسعى إلى أن تكون عرّاب السلام والاستقرار في المنطقة.

المطلب الثالث: التداعيات الجيواستراتيجية على السياسة الخارجية التركية بعد عام 2011: أفرزت الأحداث التي شهدتها الدول العربية تداعيات جيواستراتيجية أثرت على السياسة الخارجية التركية بتوجهاتها السياسية والاقتصادية والأمنية:

1-التداعيات السياسية: أدت الأحداث إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من التجربة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، وبجانب الدور التركي كنموذج، ووفرت الأحداث مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة،واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة، لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه الجدل حول دوافعه ومدى توازنه، وحول مدى فاعليته، ومع تزايد حدة الاستقطابات بين أطراف الصراع، والتوجه نحو استخدام السلاح، كل ذلك قيّد فاعلية الدور التركي وأظهر محدوديته سواء لجهة المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا. (الياس، 2015، 183)

2-التداعيات الاقتصادية: تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت ان المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنها ان تفضي إلى مشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية إلى دول المنطقة، الأمر الذي قد يسفر عن زيادة الاعباء المالية التي قد تؤثر سلباً في معدلات نمو الاقتصاد التركي، كما تخوفت تركيا من التداعيات، فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي كانت ابرمتها مع عدد من الدول العربية، ومن ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب احداث المنطقة، وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع الأحداث، غير أنه كان واضحاً أن مواقفها من احتجاجات مصر قد ساهمت في تعطيل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج، كما ساهمت الأحداث في الدول العربية بتراجع حجم الصادرات التركية إليها بنسبة 13%، ويمكن القول أن مواقف تركيا حيال الأحداث تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية حيث ساندت مبكراً كلاً من الاحتجاجات المصرية والتونسية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين، مقارنةً بليبيا على سبيل المثال حيث يوجد زهاء 25 ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها بحوالي 15 مليار دولاروصل التبادل التجاري بين الدولتين عام 2010 إلى 9.8 مليار دولار. (طاهر، 2013، 176)

3-التداعيات الأمنية: لعبت العوامل الأمنية دوراً مهماً في تحديد المقاربة التركية حيال المتغيرات الإقليمية، حيث انطلقت تركيا من فكرة مؤداها ان استمرار حالة الاحتجاجات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، وارتبط بذلك أيضاً أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعاً في ظل

توتر العلاقات مع سورية، وكذلك مع إسرائيل بعد حادثة أسطول الحرية، وكذلك تضرر العلاقة مع إيران نتيجة إقدام تركيا على نشر منظومة الدرع الصاروخي على أراضيها، بالإضافة إلى الصراع التركي الإيراني للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة في سورية، على هذا أوضحت الأحداث أن المحدد الأمني مازال أساسياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية. (طاهر، 2013، 181) لقد كانت المتغيرات الإقليمية بمثابة اختبار حقيقي لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي كرسها حزب العدالة والتنمية في العقد الأول من حكمه لتركيا، وأظهرت هذه المتغيرات قصور أدوات السياسة الخارجية التركية عن الحفاظ على المكانة التركية والدور الإقليمي في ظل جملة المتغيرات القائمة، ووجدت تركيا نفسها امام ضرورة مراجعة سياستها الخارجية وجعلها اكثر قدرة على استيعاب المتغيرات وتوظيفها بالشكل الذي يساهم في تعزيز الدور التركي على الساحة الإقليمية والدولية.

الخاتمة:تعتبر فاعلية السياسية الخارجية لأي دولة هي مؤشر أساسي يعكس مدى الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه أية دولة، فالعلاقة هي علاقة تبادلية، كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، وهو الأمر الذي أدركه حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في تركيا عام 2002، ولكي يحقق الحزب رؤيته المتمثلة بإعادة إحياء الدور التركي على الصعيد الإقليمي والدولي، عمل على السير في مسارات متوازية تضمنت على الصعيد الداخلي جملة من الإصلاحات السياسية والدستورية والعسكرية والاقتصادية، وعلى الصعيد الخارجي تبني مبادئ جديدة للسياسة الخارجية التركية، تنطلق من المزايا النسبية التي تتفرد بها تركيا والتي تمكنها من إرساء دور قيادي في منظومتها الإقليمية، واعتمد الحزب على نظرية العمق الاستراتيجي الذي تتمتع به تركيا والذي يمكنها من تعزيز روابطها الحضارية والثقافية مع دول الجوار، ويمكنها من تسويق صورة إيجابية نموذجية عن تركيا الدولة القوية الديمقراطية والمنتعشة اقتصادياً، وهو الأمر الذي تعتبره تركيا هدفها الأساسي لأن قبول النموذج التركي سيؤدي إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية لتركيا في محيطها الإقليمي، ولكن بعد عام 2011 طرأت جملة من المتغيرات الإقليمية التي تطلبت من تركيا إعادة تقييم أدوات سياستها الخارجية بالشكل الذي يحافظ على دورها المحوري في المنظومة الإقليمية.

أما **أهم النتائج** التي توصل لها الباحث تتلخص بمايلي:

1-دشن حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الإسلامية بوصوله إلى السلطة في تركيا، حقبة جديدة من تاريخ تركيا الحديث، حيث شكل نجاحه في تسلم السلطة مؤشراً مهماً على تغيّر المجتمع التركي وتراجع القيم العلمانية داخله.

2-حاول حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه السلطة العمل على تبني حزمة من الإصلاحات السياسية والعسكرية كان الهدف المعلن منها هو الإيفاء بمعايير كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن الهدف الضمني كان تغيير البنية السياسية والاجتماعية للمجتمع التركي بالشكل الذي يضمن تحييد الجيش عن الحياة السياسية وتخفيف وطأة قيود العلمانية داخل المجتمع التركي، وحماية الحزب من خطر الحظر الذي تتعرض له الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية.

3-أدرك حزب العدالة والتنمية أهمية تحقيق النمو الاقتصادي بوصفه مؤشر أساسي لقياس مدى نجاح الحزب في الحفاظ على حاضنته الشعبي، لذلك عمل الحزب على تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، حتى أن الحزب اعتبر السياسة الخارجية أداة لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال تطوير علاقات اقتصادية مع دول الجوار.

4-يدرك الحزب أهمية العمق الاستراتيجي بمكوناته الجغرافية والتاريخية والثقافية الذي تتمتع به تركيا، والذي يجعلها قادرة بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول جوارها الإقليمي.

5-نظر حزب العدالة إلى السياسة الخارجية بوصفها أداة إعادة تركيا إلى موقعها الاستراتيجي داخل النظام الإقليمي، وعمل الحزب على تطوير أدوات جديدة للسياسة الخارجية تعتمد على القوة الناعمة والعلاقات الاقتصادية وإنهاء مظاهر الخلاف وإرساء قواعد التعاون بين الدول المتجاورة، وتكوين صورة إيجابية عن تركيا بوصفها دولة تسعى إلى لعب دور الوسيط الإيجابي لحل القضايا الخلافية والنزاعات التي تؤثر سلباً على استقرار المنطقة ككل.

6- قام حزب العدالة بعد الأحداث التي عصفت بالدول العربية عام 2011، بإعادة تقييم لأدوات السياسة الخارجية، وخاصةً فيما يتعلق بسورية الدولة المجاورة لتركيا، لأن تصاعد الأحداث في سورية أفرز أخطار وتهديدات صنفت من الجانب التركي على أنها تهديدات وجودية، والتي تتعلق بتصاعد دور أكراد سورية وتمركزهم على الحدود مع تركيا، وهو الأمر الذي استدعى إعادة تقييم للسياسة الخارجية التركية وتغليب الأولويات الأمنية على كل الاعتبارات الأخرى.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1-أوغلو، أحمد داوود. (2011). العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. الدار العربية للعلوم ناشرون: 648.

2-البدور، بكر محمد رشيد. (2016). المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية. ط:1، الدار العربية للعلوم ناشرون. 368.

3-الخماش، رنا عبد العزيز. (2016). النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014. ط:1، مركز دراسات الوحدة العربية.224.

4-الهامي، محمد، قدورة، عماد، صهيب، يحيى، جارالله، عاتق، والمش، محمد أون. (2016). حزب العدالة والتنمية دراسة في الفكر والتجربة. ط:1، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث. .266

5-الفاضي، جمال خالد. (2019). التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط2002-2010. ط:1، دار الخليج.350.

6-العبيدي، مثنى. (2016). سياسة تركيا اتجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف. ط:1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع. 153.

7-ألطون إيشيق، مليحة. (2011). سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية. ط:1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 56.

8-إلياس، فراس محمد. (2016). تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة. ط:1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.210.

9-باكير، علي، أوزتوك، إبراهيم، عبد الجليل، طارق، ثلجي، محمد، حبيب، كمال السعيد، عساف أوغلو، أديب وآخرون. (2010). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. ط:1، الدار العربية للعلوم ناشرون. 226.

10-عبد الحميد، صلاح. (2012). رجب طيب أردوغان. ط:1، مكتبة جزيرة الورد.194

11-فايسباخ، موريال موراك، واكيم، جمال. (2014). السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002. ط:1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 266.

12- قدورة، عماد. (2021). السياسة الخارجية التركية الاتجاهات التحالفات المرنة سياسة القوة. ط: 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 188.

13-مجموعة باحثين. (2010). عودة العثمانيين الإسلامية التركية. ط:1، مركز المسبار للدراسات والبحوث. 278.

14-نوفل، ميشال. (2010). عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. ط:1، الدار العربية للعلوم ناشرون.120.

15-يوسف، عماد. (2015). تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة. ط:1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.168.

ثانياً: الدوريات العربية:

1-حفيظة، طالب. (2018). التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي: قراءة في الوافع والتأثيرات المحتملة، مجلة السياسة العالمية، العدد الثاني: 26. 133-149.

2-دوزي، وليد. (2016). الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع: 21. 280-300.

3-طاهر، رانية. (2013). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، العدد الثامن: 36. 159-194.

4-سلامة، رنيم. (2023). أثر العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية المؤسسة الملكية في المملكة المغربية نموذجاً، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الأول: 22. 173-196.

5-هادي، حسن عدنان. (2021). الهوية التركية بين العلمانية والعثمانية الجديدة، مجلة حمورابي، العدد 37: 20. 6-26.

ثالثا: الكتب باللغة الإنكليزية:

1- Altunisik, meliha. (2020). The new turn in turkey's foreign policy in the middle east: regional and domestic insecurities, foundation for European progressive studies, 19, 3-22.
2- Duran, burhanettin.b.kanat, kilic (2022). AKP party years in turkey domestic and foreign policy, seta.314.

رابعاً: الدوريات الأجنبية:

1- Barkey, henri.(2011). Turkish foreign policy and the middle east, ceristategy papers, no:10: 14. 1-14.
2- Middle east center, LSE. (2016). The AKP and the Turkish foreign policy in the middle east, Middle east center, vol:5, 1-50.
3- Tekin,Beyza. Tekin, paris. (2015). The limits, dilemmas and paradoxes of Turkish foreign policy: apolitical economy perspective, the London school of economics and political science.68.